رئيسة وزراء إيطاليا أمام القمة الخليجية: بإمكاننا أن نكون محركاً للتعاون وأن نسهم في وصل الغرب بالشرق لتجاوز الانقسامات

الملك حمد بن عيسى: دول الخليج حريصة على تطوير التعاون مع إيطاليا

■ ميلوني: أعمل على تنظيم قمة «GCC-MED» لإطلاق إطار جديد للحوار بين دول الخليج و«المتوسط»

■ البديوي: حجم التبادل التجاري بين الجانبين أكثر من 35 مليار دولار في 2024

صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد وصاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البحرين وصاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق سلطان عمان وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد رئيس مجلس الوزراء السعودي وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس وزراء البحرين وسمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان نائب رئيس الدولة نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس ديوان الرئاسة الإماراتي والشيخ محمد بن عبدالرحمن بن جاسم آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير خارجية قطر وأمين عام مجلس التعاون جاسم البديوي تتوسطهم رئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني في الصورة التذكارية للقمة الخليجية ـ الإيطالية في المنامة

قادة دول مجلس التعاون خلال أعمال القمة العادية الـ 46 في المنامة (بنا)

المنامة ـ وكالات: ترأس صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البحرين رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، في قصر الصخير أمس جلسة العمل الثانية للدورة السادسة والأربعين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بحضور جورجيا ميلوني رئيسة وزراء ايطاليا، ضيفة شرف القمة.

ورحب في كلمته برئيسة الوزراء الإيطالية والوفد المرافق لها. وقال: إن مشاركتكم الكريمة تجسد عمق ما يجمع دولنا وشعوبنا من علاقات راسخة، قوامها الثقة والتفاهم والاحترام المتبادل، وتعبر في الوقت ذاته عن تطلعاتنا المشتركة إلى تعزيز تحالفاتنا الإستراتيجية البناءة.

وأضاف: من هذا المنطلق نؤكد حرص دول مجلس التعاون على تطوير التعاون وتوسيع آفاق الشراكة مع الجمهورية الإيطالية الصديقة وتوثيق الروابط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين شعوبنا، استنادا إلى قيم الحوار الحضاري والتقارب الإنساني.

وأعرب عن الاعتزاز بما حققته إيطاليا من تقدم ملحوظ على مختلف الأصعدة، و«نقدر دورها الرائد في دعم الأمن والسلم الدوليين، ومساهمتها الفاعلة في حماية أمن الملاحة البحرية الدولية. وإننا نشارككم تطلعاتكم لإحلال السلام والاستقرار في منطقتنا والعالم، وهو هدف يتطلب تضافر الجهود الدولية لتمكين الشعوب من العيش في أمن وازدهار».

وأكد التطلع «إلى أن يسفر اجتماعنا هذا عن نتائج مثمرة تعزز علاقات الصداقة وتثري مجالات التعاون بين دول مجلس التعاون وبلدكم الصديق. وتفضلوا بإلقاء خطابكم الكريم».

بعدها ألقت ميلوني كلمة قالت فيها: إنه لشرف عظيم لي أن أتواجد بينكم اليوم، وأود أن أكرر بالغ امتناني لجلالة الملك حمد على هذه الفرصة التاريخية التي يمنحها مجلس التعاون الخليجي للدولة التي أمثلها.. دولة عظيمة، ذات قلب عريق ونظرة مستقبلية، قادرة بهويتها على إلهام العالم ولعب دور قيادي على الساحتين الأوروبية والدولية».

وقالت ان ايطاليا «تحمل في جوهرها سمات الحوار، والقدرة على التفاهم مع الجميع واحترام الطرف المقابل».

واعتبرت أن الحد العربي «الحد الفاصل بين الإمبراطورية الرومانية وشبه الجزيرة العربية» لم يكن حاجزا صلبا، بل مساحة للعبور والتواصل والتجارة، تمر عبرها «طريق التوابل» التي ربطت روما القديمة بالهند بعد عبور المتوسط.

وأكدت أن إيطاليا لا يمكنها أن تتصور نفسها بمعزل عن البحر المتوسط، القلب النابض للتبادلات السياسية والثقافية والتجارية على مدى آلاف السنين، ولايزال اليوم أقصر طرق التواصل بين فضاءين بحريين كبيرين على كوكبنا: المحيط الأطلسي ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ.

بحر لا يشكل سوى 1٪ من مياه العالم، ومع ذلك تعبره 20٪ من حركة الملاحة العالمية بفضل قناة السويس.

وأضافت: بهذه الطريقة شكلت الجغرافيا والتاريخ علاقاتنا، وهما أيضا سيحددان مستقبلنا المشترك.

وقالت «أنا مقتنعة بأن النظر إلى المتوسط والخليج على أنهما «بحار إقليمية» منعزلة عن التحديات الكبرى هو تفكير قاصر، فأنا أراهما فضاءات تمتد آثارها وتأثيرها إلى ما يتجاوز حدودها الطبيعية، فضاءات قادرة معا على لعب دور محوري في الربط بين القارات».

واعتبرت ان «هذه الرؤية تدفعنا للتصرف كشركاء طبيعيين. وأنا على يقين بأن بإمكاننا أن نكون محركا للتعاون، وأن نساهم ـ بوصل الغرب بالشرق (أوروبا وآسيا) ـ في تجاوز الانقسامات».

ولفتت إلى «أن منطقتي المتوسط والخليج تحتضنان أهم الممرات الاستراتيجية في العالم: مضيق هرمز، باب المندب، قناة السويس، وجبل طارق. إنها شبكة وصل بين آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا والولايات المتحدة».

وقالت: نحن جميعا ندرك أن أهمية فضائنا المشترك مرشحة للارتفاع، وأننا بحاجة إلى حوار أكثر تنظيما يقود إلى تعاون أعمق إذا أردنا أن نستفيد جميعا من الفرص التي توفرها مركزيتنا الجيوسياسية.

واعربت عن رغبتها في تنظيم قمة دول الخيج والمتوسط وقالت: أود أن أعمل على تنظيم قمة «GCC-MED»، وأنا مستعدة لاستضافتها في إيطاليا الدولة التي تقع تاريخيا وجغرافيا في مركز هذين الفضاءين من أجل إطلاق إطار جديد وطموح للحوار بين دول الخليج ودول المتوسط. صيغة لا تهدف لمنافسة أي مبادرات أو منابر دولية أخرى، ولا أن تكون بديلا لها، بل أن تعمل على التكامل وبناء التآزر والاستفادة من نقاط قوة كل طرف.

هدفنا يجب أن يكون إنشاء منصة مشتركة تركز على التحديات التي يمكننا أن نحدث فيها فرقا حقيقيا.

وأول هذه التحديات هو تطوير الترابط الاقتصادي، الذي بات عاملا حاسما في المشهد الاقتصادي العالمي شديد الابتكار والترابط.

وقالت: أفكر هنا في الممر الاقتصادي الهند ـ الشرق الأوسط ـ أوروبا، وهو مشروع بنية تحتية طموح يربط المدن الميناائية الكبرى في الهند والشرق الأوسط وأوروبا، مع إمكانية الاتصال بالولايات المتحدة.

وتابعت: مجال آخر لا يقل أهمية هو الاتصال الرقمي، في زمن أصبحت فيه البيانات الوقود الجديد لمجتمعاتنا.

وأحد أبرز المشاريع في هذا الجانب هو كابل «بلو رامن» Blue Raman، العمود الفقري البحري الذي سيربط أوروبا بالهند عبر إيطاليا والمتوسط وشبه الجزيرة العربية.

واضافت: يمكن لإيطاليا وستكون بوابة دول الخليج إلى أوروبا، مما يضخ زخما أكبر في تعاون اقتصادي تبلغ قيمته الآن 35 مليار دولار سنويا، لكنه لا يعكس الإمكانات الحقيقية لعلاقاتنا.

واشارت إلى أهمية منطقة الخليج، التي تشكل ممرا أساسيا لحركة الملاحة العالمية، لكنها في الوقت نفسه عرضة لمخاطر ناتجة عن توترات الشرق الأوسط.

وقالت: أعتقد أن هناك ثلاثة مسارات أساسية لتحقيق الاستقرار في منطقتكم ومنطقتنا:

المسار الأول: الشرق الأوسط، خصوصا الآن، مع الخطة التي قدمها الرئيس ترامب، والتي تتيح فرصة حقيقية لبناء إطار مستقر ودائم للسلام والأمن.

نحن نعرف هشاشة الهدنة، ونعرف حجم الجهد المطلوب لتحويل هذه الفرصة إلى واقع طويل المدى، لكننا جميعا ملتزمون بدعم وحدة الجهود التي أبدتها الأسرة الدولية في شرم الشيخ.

وأكدت ان «ضمان الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط يتطلب العمل على حل الدولتين، وهو ما يستوجب اعتراف إسرائيل بحق الفلسطينيين في دولتهم، والاعتراف النهائي بحق دولة إسرائيل في الوجود والأمن».

ولفتت إلى ان المسار الثاني هو إيران قائلة: لقد أعلنت إيران مرارا أنها لا تسعى لامتلاك سلاح نووي.

وإذا كان ذلك صحيحا وأريد أن أصدق أنه كذلك فإن التوصل إلى اتفاق واضح وموثوق، وبمشاركة كاملة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أمر بالغ الأهمية لطمأنة المجتمع الدولي بشأن الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإيراني.

وأعربت عن استعداد إيطاليا لتقديم كل دعم مفيد لاستئناف المسار الديبلوماسي والعمل مع الجميع إيران والولايات المتحدة والدول المشاركة هنا لتحقيق هذا الهدف المشترك.

أما المسار الثالث فهو «مكافحة الإرهاب والتطرف» حيث اكدت ان «علينا أن نواصل العمل بجميع الأدوات المتاحة المالية والعسكرية والقضائية. لقد حققنا إنجازات كبيرة معا، لكننا نعرف أننا نستطيع ويجب أن نفعل المزيد».

وقالت «يجب أن نعمل معا لبناء مسارات مشتركة لتجنب التطرف وتعزيز الحوار البناء ودعم الاندماج. والقاعدة الأساسية واضحة: من يختار العيش في دولة أجنبية، عليه احترام قوانينها وثقافتها وتقاليدها. والتعايش ممكن وأقولها هنا في دولة رائدة في الحوار بين الأديان بفضل جلالة الملك حمد».

عقب ذلك، ألقى جاسم البديوي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية كلمة قال فيها إن «العلاقات الخليجية الإيطالية علاقات راسخة تمتد جذورها عبر عقود طويلة من التعاون البناء، وترتكز على الثقة المتبادلة والاحترام المشترك وتلاقي المصالح»، مؤكدا ان القمة «أكبر دليلا على ما تجسده الإرادة السياسية الراسخة لدول المجلس في تطوير علاقاتها مع الجمهورية الإيطالية، التي تجمعنا بها روابط عميقة عبر التعاون مع الاتحاد الأوروبي وبالحوار المباشر بين دول المجلس والجمهورية الايطالية».

واشار إلى وصول العلاقات إلى أعتاب مرحلة جديدة من هذه الشراكة من خلال «التباحث والعمل على توقيع مذكرة تفاهم بين الجانبين حول آلية المشاورات بين الجانبين».

واعتبر ان العلاقات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون وإيطاليا تشكل «نموذجا متقدما للشراكات الفاعلة بين الجانبين، وتشهد نموا متواصلا يعكس متانة التعاون وتزايد المصالح المشتركة، فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الجانبين أكثر من 35 مليار دولار أميركي في عام 2024 وبزيادة تقارب 7٪ عن عام 2023، حيث سجلت قيمة صادرات مجلس التعاون إلى إيطاليا نحو 11 مليار دولار، مقابل واردات بنحو 24 مليار دولار».

البيان الختامي لقمة المنامة: ضرورة احترام العراق لسيادة الكويت ووحدة أراضيها

■ الالتزام بالتعهدات والاتفاقيات بشأن ترسيم الحدود الكويتية ـ العراقية البرية والبحرية ومتابعة ملفي الأسرى والمفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية بما فيها الأرشيف الوطني

■ ملكية الثروات الطبيعية في المنطقة المغمورة المقسومة المحاذية للمنطقة المقسومة السعودية ـ الكويتية بما فيها حقل الدرة بكامله هي ملكية مشتركة بين السعودية والكويت فقط

المنامة ـ كونا: جدد المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أمس مواقفه الثابتة وقرارته السابقة بشأن أهمية تنظيم الملاحة في خور عبدالله واحترام العراق لسيادة الكويت ووحدة أراضيها، معربا عن رفضه القاطع لأي مساس بسيادة الكويت على كافة أراضيها والجزر والمرتفعات التابعة لها وكامل مناطقها البحرية.

وشدد المجلس الأعلى في البيان الختامي الصادر عن القمة الخليجية الـ46 بالبحرين على الالتزام بالتعهدات والاتفاقيات الثنائية والدولية وكافة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخاصة قرار مجلس الأمن رقم 833 (1993) بشأن ترسيم الحدود الكويتية ـ العراقية البرية والبحرية.

ودعا في هذا الصدد العراق إلى العمل الجاد لإحراز تقدم إيجابي فيما يتعلق بترسيم الحدود البحرية بين البلدين لما بعد العلامة البحرية 162 وفقا لقواعد ومبادئ القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام (1982).

وشدد المجلس على أهمية إحراز تقدم إيجابي في هذا الشأن، مؤكدا أهمية الالتزام التام للجنة الفنية والقانونية المشتركة لترسيم الحدود البحرية لما بعد العلامة رقم 162 بما تضمنته كافة محاضرها.

ودعا المجلس الأعلى العراق إلى الالتزام باتفاقية تنظيم الملاحة البحرية في خور عبدالله الموقعة بين الكويت والعراق في 29 أبريل 2012 وبروتوكول المبادلة الأمني الموقع في 2008 وخارطته المعتمدة في الخطة المشتركة لضمان سلامة الملاحة في خور عبدالله الموقعة في 28 ديسمبر 2014 واللتين تضمنتا آلية واضحة ومحددة للتعديل والإلغاء.

ورحب المجلس الأعلى باعتماد مجلس الأمن بالإجماع للقرار رقم 2792 (2025) بشأن استمرار متابعة مجلس الأمن لملفي الأسرى والمفقودين الكويتيين ورعايا الدول الثالثة والممتلكات الكويتية بما فيها الأرشيف الوطني وذلك بعد انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) من خلال تعيين ممثل رفيع المستوى للأمين العام للأمم المتحدة لدعم وتيسير الجهود ذات الصلة بتحديد مصير الأسرى والمفقودين الكويتيين ورعايا الدول الثالثة واستعادة رفاتهم، بالإضافة إلى استرجاع الممتلكات الكويتية بما فيها الأرشيف الوطني.

ودعا المجلس حكومة العراق إلى إحراز تقدم في هذا الشأن وبذل أقصى الجهود للوصول إلى حل نهائي لهذه الملفات.

وأشاد المجلس الأعلى بالشراكة الإيجابية بين مجلس التعاون والعراق، مؤكدا المضي قدما في إنجاز مشروع الربط الكهربائي لربط العراق بشبكة الكهرباء في دول مجلس التعاون لتحقيق قدر أكبر من التكامل والترابط بين العراق ودول المجلس بما يحقق مصالحهما المشتركة ويمهد الطريق لمزيد من التعاون في المستقبل.

من جانب آخر، أكد المجلس الأعلى مواقفه وقراراته الثابتة تجاه العراق ودعم الجهود القائمة لتحقيق الأمن والاستقرار فيه، مشددا على أهمية الحفاظ على سلامة العراق الإقليمية ووحدة أراضيه وسيادته الكاملة وهويته العربية ونسيجه الاجتماعي ووحدته الوطنية.

وأدان المجلس كافة العمليات الإرهابية التي يتعرض لها العراق، مؤكدا وقوف مجلس التعاون إلى جانبه في مكافحة الإرهاب والتطرف ومساندته لمواجهة الجماعات الإرهابية والميليشيات المسلحة.

وأكد المجلس أمس أن حقل الدرة يقع بأكمله في المناطق البحرية لدولة الكويت، وأن ملكية الثروات الطبيعية في المنطقة المغمورة المقسومة المحاذية للمنطقة المقسومة السعودية ـ الكويتية بما فيها حقل الدرة بكامله هي ملكية مشتركة بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت فقط.

وشدد البيان على أن للمملكة العربية السعودية ودولة الكويت وحدهما كامل الحقوق لاستغلال الثروات الطبيعية في تلك المنطقة وفقا لأحكام القانون الدولي واستنادا إلى الاتفاقيات المبرمة والنافذة بينهما.

وأكد رفضه القاطع لأي ادعاءات بوجود حقوق لأي طرف آخر في هذا الحقل أو المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة بحدودها المعينة بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت.

كما أكد المجلس الأعلى وقوف مجلس التعاون إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق في قطاع غزة، وعلى رفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني، وإنهاء الحصار المفروض على القطاع، وفتح جميع المعابر لدخول المساعدات الإنسانية والإغاثية والاحتياجات الأساسية وضمان تأمين وصولها بشكل مستمر لسكان قطاع غزة، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، والامتناع عن استهدافهم، والامتثال والالتزام بالقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة دون استثناء.

وأشاد المجلس الأعلى بجهود الرئيس الأميركي دونالد ترامب وبمخرجات قمة «شرم الشيخ للسلام»، والاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن غزة، والذي تم التوقيع عليه من دولة قطر وجمهورية مصر العربية، وجمهورية تركيا، والولايات المتحدة الأميركية، والبدء في تنفيذ المرحلة الأولى التي تهدف إلى وقف الحرب على قطاع غزة وتهيئة مسار لسلام شامل وعادل، والإشادة بالدور الفاعل للدول الضامنة للتوصل إلى هذا الاتفاق. وشدد المجلس على احترام حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة لإقامة دولته المستقلة على أرضه.

إلى ذلك، أكد المجلس الأعلى أهمية احترام سيادة سورية واستقلالها ووحدة أراضيها، ورفض التدخلات الأجنبية في شؤونها الداخلية، وأن أمن سورية واستقرارها ركيزة أساسية من ركائز استقرار أمن المنطقة، مؤكدا ضرورة التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك سيادة الدولة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحسن الجوار، وفض النزاعات سلميا، حفاظا على السلم والأمن الإقليمي والدولي، وضرورة التصدي للإرهاب والفوضى، ومكافحة التطرف والغلو والتحريض واحترام التنوع وعدم الإساءة لمعتقدات الآخرين، مدينا جميع أعمال العنف في سورية. كما اكد المجلس الأعلى مواقفه الثابتة مع الجمهورية اللبنانية، ودعمه المستمر لسيادة لبنان وأمنه واستقراره، ولقرارات الرئيس اللبناني جوزف عون والحكومة اللبنانية، وأهمية تنفيذ إصلاحات سياسية واقتصادية، وعدم تحوله إلى نقطة انطلاق للإرهاب أو تهريب المخدرات أو الأنشطة الإجرامية الأخرى التي تهدد أمن واستقرار المنطقة ودعم بناء الدولة وضرورة الالتزام باتفاق وقف إطلاق النار، ورحّب بدعوة السعودية لاستضافة القمة القادمة.

البيان الختامي لقمة مجلس التعاون الخليجي كاملاً على موقع «الأنباء» www.alanba.com.kw